منهجية السياسات الاقتصادية

I- السياسة الاقتصادية المعيارية:

- تساهم النظرية المعيارية Normative للسياسة الاقتصادية في كيفية ممارسة متخذ قرار هذه السياسة لمهامه. وتعتبر مساهمات تنبرغن J. Tinbergen هي المساهمات الرائدة في هذا المجال في كتابه عن السياسة الاقتصادية المنشور عام 1956 . حيث حدد خطوات صياغة السياسات الاقتصادية.

أ – تحديد الأهداف من خلال دالة الرفاه الاجتماعي Social Welfare Function التي يعمل متخذ القرار على تعظيمها. والتي بناء عليها يتم تحديد الأهداف الاقتصادية.

ب– يجب تحديد "أدوات السياسة" المتاحة لتحقيق الأهداف.

ج– أن يكون لمتخذ القرار نموذج للاقتصاد يربط من خلاله الأدوات بالأهداف، وبالشكل الذي يؤهله لاختيار "القيمة المثلى" لأداة السياسة.

- ويعتبر هدفي التشغيل الكامل، والتضخم الصفري، من أهم الأهداف المقبولة بشكل واسع، أما في مجال السياسات فتعتبر السياسة النقدية، والمالية هي السياسات واسعة الاستخدام في مجال اختيار أدوات السياسة. وقد استخدم تنبرغن العلاقات الخطية عند تحليله للسياسة الاقتصادية. ففي حالة وجود هدفين، وأداتين، فإن بإمكان متخذ القرار أن المستوى المرغوب لكلا الهدفين طالما أن أثر الأدوات على الأهداف هو أثر يتسم بالاستقلالية الخطية Linearly Independent. وبشكل عام فإن متخذ القرار عادة ما يعمل مع عدد من الأهداف وعدد من الأدوات المساوية. وفي حالة كون أن هناك (N) من الأهداف فإن هذه الأهداف يمكن تحقيقها طالما أن هناك على الأقل (N) من الأدوات المستقلة خطيا.

- وفي الحياة العملية فإن أدوات السياسة الاقتصادية قد تكون تحت سيطرة مؤسسات متعددة مثل البنك المركزي للسياسة النقدية، ووزارة المالية أو الاقتصاد أو التخطيط للسياسة المالية. وحتى لو لم ينسق متخذي القرارات، بالشكل الذي يراه تنبرغن، فلا زال هناك إمكانية للوصول إلى توليفة السياسة المثلى بإطار غير مركزي. وذلك من خلال ربط كل هدف بأداة سياسة (ومن ثم بمتخذ قرار) لها أكبر الأثر في تحقيق هذا الهدف. وهذا ما يعرف بمنهج "تصنيف السوق الفعال Effective Market Classification" المقترح من قبل موندیل R. Mundell.

- وفي الحالة التي يكون بها عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف فلا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنيا. وعندئذ يواجه المجتمع مشكلة المفاضلة ما بين الأهداف. وهنا من الضروري تعريف "دالة الخسارة الاجتماعية" التي تحدد التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيمة المثلى للأهداف. وهنا يتوجب على متخذي القرار أن يختاروا تلك على هذه الحالة التي يواجهها متخذوا القرار هي هدف إزالة التضخم في الوقت الذي يمكن تنفيذ هذا الهدف فقط على حساب خفض الناتج.

-إلا أن السياسات الاقتصادية في الواقع العملي تتسم بتعقيد أكبر بكثير من التعقيد المرتبط بمساواة عدد الأهداف بالأدوات. فالهيئات الاقتصادية مطلوب منها أن تعمل في ظروف من عدم التأكد Uncertainly. وهنا تأتي أهمية مصادر عدم التأكد، والتي منها دور الصدمات الخارجية External Shoke الخارجة عن سيطرة متخذ القرار (مثل المناخ السيئ أما ما يطلق عليها بعدم التأكد الإضافي Additive Uncertainly).

- إلا أن هذا النوع من عدم التأكد يمكن إهماله من خلال إضافة متغيرات عدم تأكد مستويات من القيم المتوقعة. وفي هذه الحالة يطلق على هذه النتيجة مساواة عدم التأكد Certainly Equivalence. أما إذا كان عدم التأكد يشير إلى تأثير الأدوات على الأهداف، أو ما يطلق عليها عدم التأكد ذو الطبيعة المتضاعفة Multiplicative Uncertainty ، ففي هذه الحالة لا بد أن يكون متخذوا القرارات أكثر حذرا في استخدام الأدوات.

- وقد يواجه متخذو القرارات أحيانا حالة اختيار أداة دون أخرى، مثل (A) أو (B) من دون إمكانية اختيار كلا الأداتين معا . والقاعدة هنا بأن اختيار الأداة يعتمد على مصدر الصدمة. فعلى سبيل المثال عندما تتصف دالة الطلب على النقود بعدم الاستقرار، فإن أداة سعر الفائدة يجب أن تكون الأداة المفضلة. أما في حالة دالة الطلب على الاستثمار هي محل عدم الاستقرار فإن قاعدة العرض النقدي قد تكون الأداة الملائمة.

- وعند الحديث عن الانتقادات الموجهة للنمط التقليدي، المشار إليه أعلاه، للسياسة الاقتصادية مفاده ما يشار إلى نقد لوكاس Lucas Critique نسبة إلى الاقتصادي لوكاس R. Lucas في أواسط السبعينيات من القرن الماضي. ويرى لوكاس أن منهجية السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل تنبرغن تعتمد على فكرة أن هناك علاقات كمية مستقرة ما بين أهداف وأدوات السياسة الاقتصادية، وقد طبقت هذه الفكرة من خلال استخدام نموذج اقتصادي كلي متشعب.

- في حين يرى لوكاس أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النوعية من النماذج، في الحالة التي يتم فيها تغير حاد في السياسات الاقتصادية الحكومية، حيث يصبح من الخطورة الاعتماد على معاملات السياسة الاقتصادية لهذه النماذج. بعبارة أخرى ، يرى لوكاس أن هذه النماذج تفشل في معالجة التوقعات Expectation بشكل ملائم. وبالتالي تصبح هذه النماذج قليلة الفائدة في التنبؤ، عمليا، في تقييم التغير بقواعد السياسة الاقتصادية. علما بأن "نقد لوكاس" لازال محلا لنقاشات جارية لحد الآن.

- ومن القضايا الأخرى التطبيقية في مجال السياسات الاقتصادية هي تلك المرتبطة بتسلسل القرارات المتخذة خلال فترة زمنية معينة. فعلى متخذ القرار أن يحدد ما هي افضل القرارات التي يجب اتخاذها خلال هذه الفترة. وهل على متخذ القرار أن يكون مقيدا بقواعد محددة مسبقا، أو أنه يجب أن يكون حرا في اتخاذ ما يراه مناسبا عند كل فترة زمنية؟

- وقد تبين من خلال الخبرات السابقة أن القواعد مفيدة في الحالات التي تكون فيها السياسة الاقتصادية المثلى غير متسقة أو منسجمة زمنيا Time Inconsistent، بمعنى أن متخذي القرارات سيكونون تحت إغواء "التحايل" على السياسة المثلى المحددة مسبقا في مراحل متقدمة. أو ممكن القول، بطريقة مختلفة، أن السياسة المتسقة زمنيا Time Consistent، أي التي تصاغ وفق الخيارات السياسية الاقتصادية في كل مرحلة من المراحل الزمنية بشكل منفصل، يمكن أن تكون أردئ من تلك التي تحدد عند بداية فترة معينة ولتطبق خلال فترة طويلة، ومع ضرورة الالتزام بهذه السياسة.

- وكمثال على السياسة المتسقة زمنيا السياسة المضادة للتضخم، فقد تكون السياسة المثلى لتحقيق هذا الهدف هي سياسة الانكماش النقدي والالتزام بهذه السياسة. إلا أن هذه السياسة قد تكون غير متسقة زمنيا في حالة رجوع البنك المركزي عن وعده في خفض معدل التضخم، عندما يكون هناك حافز للبنك لكي يزيد الإنتاج في الأجل القصير (في حالة، مثلا، الاتفاق على خفض الأجور أو عدم زيادتها). وينظر لهذا الحافز (زيادة الإنتاج) على أنه السبب وراء "التحايل"، أو الرجوع عن السياسة المتفق عليها سابقا، وهو الأمر الذي يسلب مصداقية السياسة النقدية (والبنك المركزي) في مجال جهودها لخفض التضخم.

II- السياسة الاقتصادية المعيارية:

- أما فيما يخص السياسة الاقتصادية الواقعية Positive Theory للسياسة الاقتصادية، بدلا من المعيارية Normative المشار إليها أعلاه، فإنها تهتم أساسا بالسلوك الفعلي لمتخذ القرارات السياسية الاقتصادية. حيث يحدث أحيانا كثيرة نكوث الحكومة عن السياسات التي تقترحها النظرية المعيارية (ما يجب أن يكون). ولفهم هذا التفاوت ما بين "الواقعية" و "المعيارية" لا بد من فهم أن من يتخذ قرارات السياسات الاقتصادية هم جهات مختلفة وليسوا كيان واحد (وغالبا ما تكون القرارات متنافرة: مركزية، ولا مركزية، ومحلية).

- وقد عرضت الكثير من الأسباب لهذا التفاوت، بالإضافة إلى مشاكل عدم الاتساق زمنيا، ومن هذه الأسباب (أ) قد يكون هناك دورة أعمال سياسية Political Business Cycle، في المجتمعات الديمقراطية، حيث يتبع مسؤول أو إدارة سياسات توسعية قبل الانتخابات للتأثير على الناخبين. (ب) قد تجد الحكومات الائتلافية، المؤلفة من عدم اتجاهات أو أحزاب سياسية، صعوبة للاتفاق على إجراءات غير شعبية رغم أهميتها. (ج) يمكن أن تؤجل سياسات الاستقرار بسبب الصراع ما بين مختلف الفئات في المجتمع على كيفية توزيع تكلفة برامج الاستقرار.